بغداد والهاتف النقال يستعيدان حياتهما بعد موت دام أسبوعاً

عادت الحياة إلى بغداد بعد أسبوع من العطالة وشلل الحياة بشكل عام، وأهم مفاصلها بشكل خاص كمناطق الباب الشرقي وشوارع السعدون والنضال وأبو نؤاس، وعلى الرغم من ذلك لم تكتف الحكومة بإجراءاتها الخانقة، وراحت تلاحق ذبذبات الهاتف النقال لتجهز عليها لأكثر من ٢٤ ساعة.

الحياة عادت بشكل تدريجي إلى العاصمة منذ مساء الجمعة، وسبقتها بذلك عودة الحياة إلى شبكات الهاتف النقال التي راحت ضحية للقمّة العربية، لكن الذي لم يتغير هو الإجراءات التعسفية ونشوة العسكر بهيمنتهم التي استمرت لأكثر من أسبوع على المواطنين.

□ بغداد / أحمد حسين

وبحسب سائق التاكسي كريم، فإن يوم انعقاد القمة الخميس الماضي شهد حضر تجوال غير معلن عنه في وسائل الإعلام، لكن عناصر القوات الأمنية في السيطرات ونقاط التفتيش العسكرية كانوا يبلغون أصحاب السيارات منذ مساء يوم الأربعاء الماضي أن يوم غد حظر تجوال.

وقال كريم في حديثه لـ"المدى": إنه أحد أصحاب المركبات الذين تلقوا هذا التبليغ من إحدى السيطرات الأمنية في حي عدن.

وذكر "أحد أقاربي ضابط برتبة مقدم في الجيش، أوضح ليّ أن تشديد إجراءات التفتيش في السيطرات الهدف منه إجبار المواطنين على عدم مغادرة منازلهم"، مضيفا "الحكومة وبدلا من أن تعلن فرض حظر للتجوال وهو ما يحسب عليها، لجأت إلى هذه الإجراءات لإجبار المواطنين على عدم التجول في بغداد".

وأضاف كريم "لكن الغريب في الأمر أنه وبعد انتهاء القمة ما زالت الإجراءات مشددة"، متسائلا "هل حياة المواطن العراقي المهددة منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن لا تستحق حمايتها من الإرهابيين والمسلحين إلا في المناسبات الوطنية.

الحياة في بغداد أصبحت مرهونة بالأحداث السياسية والأمنية، وهو ما يدفع العديد من العوائل إلى مغادرة العاصمة والإقامة في إقليم كردستان لميسوري الحال، أو المحافظات الجنوبية، غير أن هناك الغالبية العظمى من العوائل ترتبط ببغداد إجباريا لكونها مكانا للعمل ومصدر الرزق سواء للموظفين أو الحرفيين أو الكسبة.

ويتمنى أهالي العاصمة وزوارها من المحافظات الأخرى على الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة والوزارات الأمنية ومجلس النواب، أن يطبقوا القانون ضد بعض عناصر الأجهزة الأمنية الذين تبدر عنهم إساءات واعتداءات على المواطنين بسبب وبدون بسبب، بحسب ما ذكر بعضهم لـ"المدى".

إذ أكد المواطن أبو حسين الذي فضل ذكر كنيته على اسمه، أنه تعرض للاهانة من قبل جندي في سيطرة عسكرية تقع في منطقة الوزيرية فقط لكونه استخدم منبه سيارته لاستعجال الجندي بتفتيش السيارة التي كانت أمامه.

وأوضح أبو حسين الذي يبلغ من العمر ٥٧ عاما، "كنت عائدا من منطقة الكرادة في الليلة قبل الماضية، متوجها إلى منطقة الشعب لإيصال صديق حيث يسكن هناك، ومن ثم العودة إلى بيتي في منطقة الوزيرية، وكانت الساعة الحادية عشر والنصف ليلا عند وصولي إلى إحدى السيطرات العسكرية في المنطقة نفسها، كانت تقف أمامي سيارتان إحداها كان الجندي في السيطرة يتحدث مع سائقها لمدة قاربت العشر دقائق".

وتابع بالقول: "مجرد أنني استخدمت منبه السيارة للفت انتباه الجندي لكي يستعجل إجراءاته إذ كان الوقت قريبا من موعد فرض حظر التجوال الليلي، لكن يبدو أنني ارتكبت خطأ فادحا"، مبينا "ما إن وصلني الدور حتى عاقبني الجندي على ذلك، وبالرغم من محاولتي تبرير ذلك بأن الوقت متأخر وأن بإمكانك تفتيش السيارة في المكان المخصص لذلك، لكنه استشاط غضبا وزجرني قائلا إنهم جنودٌ أصدقائي، وأمرني بالتوقف جانبا".

وأضاف "ما إن توقفت جانبا حتى طلب منّا نحن الاثنين الترجل من السيارة وطلب من زملائه الجنود تفتيش السيارة أما هو فقد وقف أمامنا وبدأ سيلا من الكلمات الجارحة والمستهزئة، وقال لي : انزعجت من توقف لخمس دقائق والآن ستجبر على الوقوف هنا لنصف ساعة (وشوفني شراح تسوي)".

يقول أبو حسين "لم يكن مني وصديقي سوى السكوت والاعتذار لحين انقضاء النصف ساعة، غادرنا بعدها السيطرة واضطررت إلى اصطحاب صديقي إلى منزلي لكون العودة من منطقة الشعب يتطلب الوقوف طويلا في سيطرة جامع النداء".

حالة أبو حسين وغيرها من عشرات الاعتداءات والإساءات التي يتعرض لها المواطنون من قبل الجنود وضباط الجيش والشرطة لم تعد خافية على الحكومة أو مجلس النواب أو الوزارات الأمنية، خاصة أن العديد من هذه الحالات تم تصويرها وبثها عبر شاشات القنوات الفضائية، لكن يبدو أن الجهات المعنية راضية عما يحدث بسكوتها المطبق عن مثل هذه التجاوزات.

نص ردن

▪ علاء حسن

بلاد تطرد الوحوش

الشاعر الحلاوي موفق محمد لخص المحنة العرقية بعبارة "أرى هذا الخراب تفر منه الوحوش".

والخراب هنا لا يحتاج إلى تفسير، فهو يحيط الجميع، ولا احد ينكر وجوده، فأصبح مادة يومية لخطب السياسيين وتصريحاتهم، وانعكاسا حقيقيا لمسار العملية السياسية المتجهة نحو مصير مجهول، في ظل تحديات مستمرة تهدد امن المواطن والبلاد والعباد.

من يدعي رفع شعار" المقاومة الشريفة" وبجهوده اجبر القوات الأميركية على الانسحاب من العراق، اسدل الستار على نشاطه السياسي، وتخلى عن شعاراته السابقة بتحقيق مصالح الشعب العراقي، وفضل المشاركة في الجهاز الحكومي، ليسهم هو الآخر في تكريس الخراب، اما الجماعات المسلحة الأخرى، فهي معروفة بهويتها الإرهابية واستهداف المدنيين، ونشاطها التدميري سيتواصل لان قادة الأجهزة الأمنية عاجزون عن توفير الأمن، وأسلوبهم الوحيد لمعالجة تدهور الأوضاع بإعلان تعطيل الدوام الرسمي وفرض حظر التجوال.

عندما فرت الوحوش من الخراب لم يستفق من يدعي "طرد المحتل" من رقاده الطويل، فأذعن هو الآخر لأكذوبة بناء نظام سياسي جديد، يحقق مصالح الشعب العراقي، واكتفى بخوض التصريحات، وتوجيه رسائل للقادة القابعين في المناطق المحصنة لحثهم على تجاوز خلافاتهم، واحتواء الأزمة المستعصية ثم التفرغ لإدارة البلاد.

في زمن النظام السابق وفي سنوات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، تجمهر عدد من الأشخاص أمام رجل في السبعين من عمره، كان يطلق صرخات هستيرية، وسط جسر الشهداء، وبعد السؤال والاستفسار تبين أن الرجل كان يصرخ احتجاجا، لأن راتبه التقاعدي لا يكفي لشراء " ركية " في ذلك الوقت، وعندما قدم له احد المارة سيجارة من نوع "اللف " نصحه بأن يكف عن الصراخ، خشية تفسيره بأنه تحريض ضد النظام، وقد يعرضه سلوكه لعواقب وخيمة.

يقال إن تشييد جدران وحواجز الخوف في النفوس يبدأ من الإذعان التدريجي لأوامر تبدو للوهلة الأولى ليست ذات أهمية، ثم تعقبها أخرى جائرة تعبر عن رغبة استبدادية، فيحصل رضوخ جماعي، ومن مظاهره في سنوات سابقة التجمع أمام دوائر التجانيد وبحشود كبيرة من الشباب، خوفا من التخلف عن أداء الخدمة الإجبارية أو الاحتياط، والتأخر لمدة يوم واحد فقط عن تاريخ السوق، وهذه المفردة باللهجة الدارجة تعني "السَوك" "ومنها "سوكو عليهم " والخراب العراقي الذي أشار اليه الشاعر موفق محمد بدأ منذ رفع الحكام شعار" سوكو عليهم " لضمان البقاء في السلطة والمكوث الطويل على العرش إلى يوم القيامة.

المتقاعد الحالم بشراء ركية براتبه التقاعدي، رفض في ذلك الوقت سياسية "السوك " فأطلق صرخة منفردة سرعان ما تلاشت، لاصطدامها بجدران الخوف، ونصائح الآخرين بالتزام الصمت والتحلي بالصبر وانتظار رحمة الله " ويا عمي شجابك لهاي الورطة " وليس في العمر بقية تستحق الدفاع عن أشخاص يصفقون ويهتفون ويطلقون الأهازيج لرافعي شعار" سوكو عليهم".

أكثر من ١٥٠٠ مشروع نفذت في كربلاء منذ سقوط النظام ولغاية الآن

□ كربلاء / أمجد علي

شهدت محافظة كربلاء تنفيذ العشرات من المشاريع في مختلف القطاعات منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، ما لم تشهده منذ تأسيس الدولة العراقية، إذ بلغت نحو ١٥٠٠ مشروع، بحسب ما ذكر المحافظ المهندس آمال الدين الهر.

وأوضح الهر في حديثه لـ"المدى" أن التدمير الذي لحق بالمحافظة في العهد المباد وما شهدته من عمليات عسكرية وإرهابية، فضلا عن زيادة عدد سكانها من نصف مليون إلى مليون و٣٠٠ ألف نسمة، إلى جانب عشرات الآلاف من المهجرين والنازحين، شكل ضغطا كبيرا على المحافظة. وقال: إن المشاريع التي شهدتها المحافظة بعد سقوط النظام المباد تزيد على ١٥٠٠ مشروع غير منظورة بالنسبة للمواطن الكربلائي بسبب حجم التدمير والتنامي المستمر للسكان.

لكن الهر أكد أن المحافظة تعاني بالإضافة إلى الحرمان في البنى التحتية تعاني أيضا من الهجرة غير المنتظمة وغير المنضبطة، مستشهدا بأن عدد النواب عن محافظة كربلاء في البرلمان ارتفع من ستة نواب في الدورة الانتخابية الأولى عام ٢٠٠٥ إلى عشرة نواب في الدورة الانتخابية الثانية عام ٢٠١٠ نتيجة الزيادة السكانية.

بدوره وصف رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي الدكتور عباس مناصر حساني في حديثه لـ"المدى" إلى أن عملية الإعمار التي شهدتها المحافظة كانت منظمة وواعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة. وأضاف أن كربلاء تتمتع بمميزات ونقاط قوة خاصة في قطاعات السياحة الدينية والزراعة والصناعة والموقع الجغرافي والأثري. ويشخص الدكتور حساني نقاط الضعف في المحافظة بسبب سياسات النظام السابق، وهي تدمير البنى التحتية وتهرأ بعض أجزائها مع عدم وجود منشآت للسياحة، وكذلك انخفاض قيمة وكميات الناتج الزراعي، فضلا عن تأثر أغلب الصناعات الصغيرة والكبيرة بالعقوبات الاقتصادية والحروب. ولفت إلى أن كربلاء تشكو من قلة مصادر الطاقة والوقود، وعدم وجود قوانين تنظم العملية التجارية والاستثمارية التي تنهض بالبلد.

وكشف عن أعداد وكلف المشاريع التي تم تنفيذها، مبينا أن ما تم تنفيذه في قطاعات التربية والماء والمجاري منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية العام ٢٠١٠، توزعت بواقع ٨٢ مشروعا في قطاع التربية لبناء مدارس جديدة بلغت كلفها الإجمالية أكثر من ٦٥ مليارا و٤٤٣ مليون دينار، في حين كانت مشاريع الترميم وبناء أجنحة ١٩٣ مشروعا بكلفة إجمالية زادت على ٣٥ مليارا و٨٦٢ مليون دينار.

وتابع بالقول: إن مشاريع الماء كانت لا تغطي سوى ١٥٪ من حاجة المحافظة، لكن النسبة ارتفعت حاليا إلى أكثر من ٩٠٪، مضيفا أنه في حال إنجاز مشروع ماء كربلاء الكبير سيتم تأمين مياه الشرب لعشرين سنة مقبلة. وبين الدكتور حساني أن عدد مشاريع الماء المنفذة خلال المدة المذكورة كان ٢٣١ مشروعا بكلفة إجمالية تزيد على ٣٩ مليارا و٨٤٣ مليون دينار.

آمال الدين الهر

وأشار إلى أن نسبة المجاري في المحافظة قبل العام ٢٠٠٣ كانت لا تلبي سوى ١٥٪ من الحاجة، في حين أن هذه النسبة سترتفع بعد عام إلى ١٠٠٪ إذا ما أنجزت مشاريع محطات الرفع والسحب الكبيرة، موضحا أنه تم تنفيذ ١١٥ مشروعا خلال الفترة المذكورة بكلفة إجمالية زادت على ٢٠ مليارا و٤٦٦ مليون دينار. الدكتور حساني أفاد بأن مشاريع الطرق والجسور كانت لها الأولية أيضا بالرغم من عدم توفر إحصائية دقيقة عن عدد المشاريع المنفذة في هذا القطاع، مشيرا إلى أن المحافظة كانت تفتقر إلى المجسرات والآن تم تنفيذ مجسرين وسيتم انجاز مجسرين آخرين ونفق هو الأول من نوعه في المحافظة. واختتم حديثه بالقول: إن المحافظة ستشهد إنشاء جسر سيكون الأطول في منطقة الفرات الأوسط إذ يزيد طوله على الكيلو متر.

الصحة: أواخر الشهر الجاري موعد اختبار منح إجازات المهنة للمختبرات الأهلية

□ بغداد / قيس عيدان

حددت وزارة الصحة الأسبوع الأخير من شهر نيسان الجاري موعدا لإجراء التقييم النظري والعملي لمنح إجازات ممارسة المهنة للعاملين في المختبرات الأهلية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق لـ"المدى": إن الهدف من التقييم هو للوقوف على الكفاءة العملية والعلمية لمنتسبي هذه المختبرات وضمان تقديم أفضل وأدق النتائج للفحوصات المختبرية. من جانبه، أشار مدير قسم المختبرات في الوزارة الدكتور بشير صابر في حديثه لـ"المدى" إن القسم تسلم طلبات الراغبين بالاشتراك في التقييم من دوائر الصحة في بغداد والمحافظات وسيتم الإعلان عن أسماء المشمولين بالامتحان في الفروع المختبرية للأحياء المجهرية والكيمياء السريرية وأمراض الدم والمناعة السريرية والنسيج المرضي، في الأسبوع الاخير من الشهر الجاري.

وأضاف أن القسم أعد خطة تدريبية خلال الشهر المنصرم تناولت مواضيعها كيفية تشخيص حمى التيفوئيد، وعزل وتشخيص البكتريا التي تسبب تلف الأغذية، فضلاً عن دورة تنشيطية في أمراض الدم.

وتابع صابر بالقول: إن الخطة تضمنت دورات تأهيلية للأطباء في بابل وبغداد، وأخرى للصيادلة وخريجي كليات العلوم في جامعات بغداد ونينوى وبابل والبصرة، وذلك بهدف إطلاع العاملين في المختبرات على كل ما هو جديد في هذا المجال وبغية رفع كفاءاتهم العلمية والعملية. وفي سياق متصل، قام معهد التغذية بفحص ومعالجة ١٢٦ مواطنا راجعوا العيادة التخصصية للمعهد خلال شهر آذار المنصرم، إضافة إلى إجراء الفحوصات البدنية والمختبرية لـ٧١ مراجعا لشعبة المشورة الغذائية، وإجراء ٢٨١ تحليلا مختبريا متنوعا لـ٥٥ مراجعا لشعبة مختبر التغذية. وبين الدكتور صابر أن الفحوصات التي يجريها المعهد تشمل تحليلات لعينات الدم والإدرار لمعرفة نسب فيتامين A والفوليت والفرتين واليود التي تدخل ضمن مسح المغذيات الدقيقة في الجسم.

ولفت إلى أن المعهد يواصل نشاطاته وفعالياته الروتينية اليومية والمتضمنة إجراء الفحوصات والتجارب على القيم الغذائية ونسب الأملاح المعدنية المضافة للحليب الطبي للأطفال، ودعم الطحين بالحديد، وملح الطعام باليود، فضلا عن إجراء الفحوصات الخاصة بالمواد الغذائية المعلبة والطرية المطروحة في الأسواق المحلية لتبيان مدى صلاحيتها.

دعوا "المدى" إلى حملة كبرى لحماية المدينة

مسؤولون ومثقفون: مد أنبوب النفط عبر مدينة بابل الآثارية تخريب متعمد للآثار

□ بابل / إقبال محمد

أعرب عدد من المسؤولين والمثقفين في محافظة بابل عن استيائهم من قيام وزارة النفط بمد أنبوب عبر مدينة بابل الأثرية لنقل المنتجات النفطية، مطالبين الوزارة بتغيير مسار الأنبوب خدمة للجهود المبذولة لإعادة المدينة الأثرية إلى لائحة التراث العالمي. وأكد عضو مجلس النواب عن محافظة بابل الدكتور هيثم الجبوري أن مد أنبوب النفط داخل مدينة بابل الأثرية "سينسف كل الجهود المبذولة من قبل الحكومتين الاتحادية والمحلية والمثقفين العراقيين لإرجاع هذه المدينة إلى قائمة التراث العالمي".

وأضاف في حديثه لـ"المدى" أن بابل تمثل أقدم وأرقى الحضارات الإنسانية، مطالبا وزارة السياحة والآثار بالتدخل الفوري لمنع التجاوزات التي تقوم بها دوائر النفط، وضرورة تغيير مسار الأنبوب خدمة للبلاد.

وأشار الجبوري إلى أن "وزارة السياحة والآثار أصبحت الآن وزارة سيادية ويجب أن تأخذ على عاتقها منع مد الأنبوب، ونحن نسمع يوميا قيام دوائر الآثار بمنع إنشاء مشاريع بسبب قربها من المواقع الأثرية".

ونبه الجبوري أنه في حال لم تستجب وزارة النفط لذلك فإنه سيطرح الموضوع على رئاسة الوزراء للتدخل الفوري لمنع هذه الانتهاكات، مؤكدا أن نواب المحافظة في مجلس النواب سيقفون ضد مد الأنبوب " وسنجتمع برئيس لجنة الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير النفط بشأن الموضوع". من جانبه، أعلن رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان خلال الجلسة الأخيرة للمجلس، التي حضرتها "المدى"، عدم موافقة المجلس على مد الأنبوب، مضيفا "طالبنا دائرة الآثار بإقامة دعوى قضائية ضد وزارة النفط، والموضوع معروض أمام القضاء ونحن بانتظار صدور قرار بهذا الشأن". ولفت إلى أن وزارة النفط قامت في العهد المباد بمد أنبوبين نفطيين واليوم تحاول مد أنبوب ثالث، مشددا على أهمية مدينة بابل الأثرية وضرورة الحفاظ عليها، مبينا أن مجلس المحافظة مع جميع القرارات التي تتخذها دوائر الآثار لوقف مد الأنبوب. إلى ذلك، وصف عضو مجلس المحافظة مازن عبد الكريم، خلال الجلسة، بأنه "كارثة تاريخية وإنسانية تتحملها وزارة النفط" لكون العمل يجري في مدينة تعد من أهم المدن الأثرية في العالم، مشيرا إلى أن ذلك "تجاوز واضح على تاريخ وحضارة العراق".

وبين أن المجلس رفض الطلب المقدم من دوائر النفط بهذا الخصوص "وطالبنا الحكومتين الاتحادية والمحلية بإيقاف هذا المشروع، وعلى وزارة النفط وقف العمل فورا والبحث عن بدائل أخرى خارج مدينة بابل"، لافتا إلى أنه على محافظ بابل باعتباره يمثل الحكومة التنفيذية تطبيق قرار مجلس المحافظة بمنع مد الأنبوب.

بدوره قال رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس المحافظة خالد عبد حمزة خلال الجلسة: إن الحكومتين الاتحادية والمحلية ودائرة الآثار ومنظمة اليونسكو تعمل على إعادة مدينة بابل الأثرية إلى لائحة التراث العالمي باعتبارها واحدة من أهم المواقع الأثرية في العالم.

واستدرك "لكن للأسف وزارة النفط قامت بمد الأنبوب على الرغم من اعتراضات الحكومة المحلية"، مشددا "نحن نرفض مد الأنبوب لكون هذه المدينة خطا أحمر لا يمكن تجاوزه"، منوها بأن الحكومة الاتحادية خصصت مبالغ طائلة لجعل بابل مدينة تاريخية يزورها الآلاف من السياح لتعيد مجدها وألقها. العديد من المثقفين والمهتمين بالآثار وأهالي محافظة بابل دعوا "المدى" إلى تنظيم حملة كبرى تحت شعار (لا لمد أنبوب النفط داخل مدينة بابل الأثرية)، لحماية الآثار العراقية من التخريب.

وقال المهندس محمد الزهيري (مهتم بالآثار) في حديثه لـ"المدى": إن قيام وزارة النفط بمد الأنبوب مخالف لكل قوانين الآثار، موضحا "في كل دول العالم تعد الآثار مناطق محرمة لا يجوز التلاعب بها من قبل أية جهة من دون الرجوع لدوائر الآثار وأخذ الموافقات الأصولية".

ودعا إلى إعداد دراسات فنية بشأن الموضوع لكون مد الأنبوب سيجعل المنظمات الدولية ومنها اليونسكو تعيد النظر بإعادة ضم مدينة بابل الأثرية إلى لائحة التراث العالمي. أما الدكتور كامل القيم (دكتوراه في الإعلام) فقد أشار في حديثه لـ"المدى" إلى أن مد الأنبوب داخل المدينة الأثرية يعتبر تخريبا لحضارة بابل وقيمتها التاريخية.

أما المواطن سمير حمزة فقال في حديثه لـ"المدى": إن الآثار مناطق محرمة على كل الجهات ولا يمكن التجاوز عليها مهما كانت الأسباب، متسائلا "كيف سمحت وزارة النفط لدوائرها بالقيام بهذا العمل التخريبي"، مضيفا "مدينة بابل الأثرية أغلى وأهم من أنبوب النفط والنتائج الاقتصادية التي تعول عليها الوزارة".